

وكارها لها وغير كارهه ، ولم يجعل له منعها حقها في حال .

[١٠] / ما تحل به الفدية

قال الشافعي رحمته الله : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ إلى ﴿ فِيمَا أَقْدَتَ بِهِ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] .

[٢٥٠٣] قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا (١) مالك : عن يحيى بن سعيد ، عن عمرة بنت عبد الرحمن (٢) : أن حبيبة بنت سهل أخبرتها : أنها كانت عند ثابت بن قيس ابن شماس ، وأن رسول الله ﷺ خرج إلى صلاة الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابها ، فقال رسول الله ﷺ : « من هذه ؟ » قالت : أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله ، لا أنا ولا ثابت ، لزوجها ، فلما جاء ثابت قال له رسول الله ﷺ : « هذه حبيبة قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر » ، فقالت حبيبة : يا رسول الله ، كل ما أعطاني عندي . فقال رسول الله ﷺ : « خذ منها » فأخذ منها ، وجلست في أهلها .

[٢٥٠٤] قال الشافعي رحمته الله : أخبرنا (٣) ابن عيينة ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرة ، عن حبيبة بنت سهل : أنها أتت النبي ﷺ في الغلس وهي تشكو شيئاً بيدنها ، وهي تقول : لا أنا ولا ثابت بن قيس . فقالت : فقال رسول الله ﷺ : « يا ثابت ، خذ منها » فأخذ منها وجلست .

قال الشافعي رحمة الله عليه : فقليل لها (٤) - والله أعلم - في قول الله

(١) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٢) « بنت عبد الرحمن » : سقط من (ب ، ج ، ص) ، وأثبتناه من (ظ) .

(٣) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٤) « لها » : ليست في (ب ، ظ) ، وأثبتناها من (ج ، ص) .

[٢٥٠٣] سبق برقم [٢٣٤٢] في باب الوجه الذي يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته . وهو صحيح ، وله شاهد في الصحيحين .

وقد نبه البيهقي في المعرفة إلى أن هناك خطأ من الكاتب في قوله : « أن حبيبة بنت سهل أخبرتها » .

والصواب : « عن عمرة أخبرته أن حبيبة بنت سهل » أي أخبرت يحيى بن سعد .

وقد رواه الشافعي على الصواب في كتاب الحججة ، كما ذكر البيهقي .

[٢٥٠٤] سبق برقم [٢٣٤٣] في باب الوجه الذي يحل به للرجل أن يأخذ من امرأته ، وهو رواية للحديث السابق .